# 1

# العولمة المدارة

## سلطة الدولة والتحول الثقافي في الصين

يونكسيانغ يان

في مقال لاذع عن تأثير الهيمنة الأمريكية على المجتمع الصيني، لاحظ معلق صيني أن كثيرين من الشباب المتظاهرين في أثناء مظاهرات 1999 م الطالبية احتجاجاً على قصف الناتو للسفارة الصينية في بلغراد يوم 7 أيار / مايو 1999 م، كانوا يكْرعون الكوكاكولا وهم يردّدون هتاف «فلتسقط الإمبريالية الأمريكية» أمام سفارة الولايات المتحدة في بكين. تسير المفارقة الساخرة إلى ما هو أبعد من ذلك بكثير. حين عكف بعض النشطاء الشباب على إرسال رسائل عبر الإنترنت داعين إلى استنفار حركة لمقاومة غزو الثقافة الغربية، بدوا غافلين عن حقيقة أن الرسائل كانت باللغة الإنجليزية وموقَّعة بأسماء شخصية إنجليزية مثل «جوان» و«فرانك». وثمة آخرون ذهبوا لتناول الطعام في أحد أكشاك فروج كنتكي المقلي بعد ملء الشوارع بشعارات معادية لماكدونالد مباشرة[1]. بالمثل، حين قامت محطة التلفزة الصينية بإلغاء بثها المبرمج لألعاب رابطة كرة السلة القومية تعبيراً عن الاحتجاج في حزيران / يونيو 1999 م، قام عدد كبير من المشاهدين بزيارة التلفزيون تعبيراً عن الشكوى، مصرين على ضرورة الامتناع عن الربط بين الأحداث الرياضية والسياسة.

خلال الجزء الثاني من بحثي الميداني، في صيف 1999 م، حالفني الحظ وتمكنت من مقابلة طالب جامعي كان زعيم إحدى المجموعات الطالبية التي تظاهرت أمام السفارة الأمريكية من جهة وأحد أولئك الذين جاؤوا للتعبير عن الشكوى من إلغاء بث ألعاب الرابطة القومية لكرة السلة من جهة ثانية. ولدى سؤاله عن سبب تصرفه بهذه الطريقة المتناقضة، فوجئ تماماً ورد قائلاً: «لا، لم يكن هناك أي تناقض. نعم أنا أكره الهيمنة الأمريكية، وأعشق ألعاب رابطة كرة السلة القومية. غير أن هذين أمران مختلفان. ألعاب رابطة كرة السلة القومية تخص العالم، وللجميع حق الاستمتاع بها». حين نظرت إلى عينيه مباشرة، لمست مدى صدقه وبراءته. أدركت على الفور أن من شأن ثقافة كوكبية حقيقية أن تقوم فعلاً، بالنسبة إلى الشبيبة من أمثال محاوري، بزرع المتعة والفَرَح في قلوب أناس من خلفيات ثقافية مختلفة، مع بقائهم قوميين ووطنيين سياسياً في الوقت نفسه.

يتألف هذا الفصل من قسمين. أقوم، أولاً، بمعاينة الأوجه الأربعة للعولمة الثقافية (كما أوجزها بيتر بيرغر) في السياق الصيني: نخبة الأعمال، نادي الكلية، الثقافة الشعبية، والحركات الاجتماعية[2]. فمع حلول نهاية عقد تسعينيات القرن العشرين لم يكن تحري وجود قوى العولمة الأربع صعباً، إلاّ أن تأثيرها على الحياة الاجتماعية الصينية يتباين كماً وكيفاً. عموماً، يبدو أن قوة العولمة المتمثلة بالثقافة الشعبية هي الأقوى، في حين يميل الحراك الاجتماعي إلى الاختلاف بين حالة وأخرى؛ غير أن القوتين، كلتيهما، تركتا تأثيراً مباشراً على الحياة اليومية للناس العاديين. أمّا تأثير نخب البحوث العابرة للحدود القومية والأعمال العابرة أيضاً للحدود القوية فقد بقي، على النقيض من ذلك، محصوراً بحدود شرائح اجتماعية ذات علاقة. لقد بذلت الدولة ومعها الحزب جهوداً كبيرة للتحكم بقوى العولمة الأربع جميعها، غير أنها لم توفق في تحقيق ما خططت له أغلب الأحيان.

في القسم الثاني أتناول بالتحليل أدوات العملية وسياقها الاجتماعي. فمع حلول آخر تسعينيات القرن العشرين كانت الأكثرية من المواطنين العاديين والنخبة في الصين قد تبنت وجهة النظر القائلة بكون العولمة مرحلة حتمية في مسيرة تحديث الصين فضلاً عن توفيرها فرصة للحاق بركب البلدان المتطورة. وفي سبيل الاستفادة من هذه الفرصة بقيت الدولة الصينية حريصة على الاضطلاع بدور مهم في تشكيل نوع من الإجماع القومي القائم على تيسير مشاركة الصين بسيرورة العولمة، الإمساك بزمام توجيه الاندماج الاقتصادي، وتحقيق التوازن بين إيجابيات العولمة الثقافية وسلبياتها ـ وهو دور معقَّد ومركّب شبيه بدور مدير مؤسسة من نواح كثيرة. ومن هنا عنوان هذا الفصل «العولمة المُدارة».

## رسم خريطة أوجه العولمة الثقافية الأربعة

### ثقافة دافوسية أم روح تجارية كونفوشيوسية؟

هل تشهد الصين ظهور نخبة أعمال عابرة للحدود القومية ومعها ثقافة دافوسية مصاحبة؟ تتعذر الإجابة عن هذا السؤال، كما يتضح من المثالين التاليين، بكلمة نعم أو لا بسيطة. في أثناء عملي الميداني سنة 1998 م التقيت بمديرة أعمال ناجحة في أواخر العقد الرابع من عمرها. تملك شركات عقارية في اثنتين من مدن البر الصيني إضافة إلى شركة استيراد ـ تصدير في هونغ كونغ؛ وتملك أيضاً منزلاً في كونكتيكت وقد أصبحت مقيمة دائمة في الولايات المتحدة منذ عدد غير قليل من السنين، رغم أن عليها أن تكثر من الذهاب إلى الصين لتدير أعمالها. قالت لي إنها توزع وقتها بصورة شبه متساوية بين الأماكن الأربعة، غير أنها لا تشعر بالراحة المنزلية إلاّ عندما تكون في مكان إقامتها الأمريكي، حيث تستطيع أن تتحرر تحرراً كاملاً من عملها. قالت لي مرة بكثير من العفوية، كما لو كانت تعلن ما هو تحصيل حاصل كما يقال، «أعتقد أنني مواطنة عالمية» (**شيجية غونغمين**).

أمّا المثال فيخص مديرة أعمال ناجحة أخرى تدعى السيدة وو، كانت إحدى كبار موظفي مايكروسوفت التنفيذيين في بكين حتى حزيران / يونيو 1999 م، حين استقالت لأسباب شخصية غير محددة كما جاء في سجلات الذاتية. غير أنني ما لبثت، من خلال صديقة حميمة كانت قد تعاونت مع السيدة وو في كتابة سيرتها الذاتية، أن علمت أن السبب الحقيقي الكامن وراء استقالتها كان متمثلاً باستيائها من الأساليب التي اعتمدتها شركة مايكروسوفت في اجتياح الأسواق الصينية. اقتنعت بأن بعضاً من الاستراتيجيات التي كانت مايكروسوفت قد استخدمتها في مجال التنافس مع الشركات الصينية كانت لا أخلاقية وغير مقبولة بالتالي. لقد بدت ممزقة بين أن تكون مديرة تنفيذية جيدة من جهة ومواطنة صينية صالحة من جهة ثانية فوقع اختيارها على ترك الوظيفة بعد إسماع رؤسائها في إدارة مايكروسوفت شكاواها واحتجاجاتها. بعد الاستقالة قالت لصديقتي «أنا صينية في المحصلة».

مع الوصول إلى نهاية بحثي الميداني في 1999 م أصبحتُ مقتنعاً بأن من المبكر توقع رؤية ثقافة دافوسية مميزة في دوائر الأعمال الصينية. صحيح أن بعضاً من الأفراد المنتمين إلى أوساط الأعمال يعيشون فعلاً أنماطاً حياتية مفرطة في غربتها، مطّلعون على الثقافة الغربية، ويتصرفون، في أثناء العمل، تصرفات شبيهة بتصرفات نظرائهم في نيويورك ولندن، غير أن مدى قدرة هذه الثقافة الدافوسية على التوغل في الحياة الاجتماعية الصينية وما إذا كانت نُخَب الأعمال هذه قادرة فعلاً على التصرف كما لو كانت جزءاً من طبقة رأسمالية عابرة للحدود القومية (حسب تعبير سكلير) حين ينشب نزاع بين مصالح الشركة والتقاليد القومية أو الثقافية[3]، يبقيان من المسائل المعلقة. وبالنسبة إلى المسألة الثانية خصوصاً، التقيت بعدد من رجال (ونساء) الأعمال ممن أبدوا اهتماماً قوياً بترسيخ أقدام نُخْبة **روشانغ** محلية أو نُخْبة أعمال مؤلفة من أناس يجسدون نمط «التاجر الكونفوشيوسي» ـ تلك الظاهرة التي سأتناولها بعد قليل.

قد تنشأ مسألة ثقافة الأعمال الصينية بامتياز كلها بسبب تعدد أشكال ملكية الأعمال واقتصاد السوق غير المكتمل فترة الانتقال إلى الاشتراكية. فملكية هذه الشركة أو تلك قد تعود إلى الدولة، إلى جماعة معينة (مجتمع منطقة محددة)، إلى أشخاص، إلى أصحاب أسهم، أو إلى جهة أجنبية مستقلة. والناس في الأنواع المختلفة من الشركات يتمتعون بدرجات متباينة من القُدْرة على التواصل مع العالم الخارجي، يتحلون بأخلاقيات عمل مختلفة، ويتبنون قيماً وأنماطاً سلوكية متغايرة.

على العموم، يميل أولئك الذين يعملون في الشركات العائدة للحكومة إلى أن يكونوا أكثر محافظة وأقل حساسية إزاء التغييرات الحاصلة في العالم الخارجي؛ غير أن هذا لا ينطلق، بالضرورة، على أولئك الذين يشغلون مناصب رفيعة في هذه الشركات. فلدى المدراء التنفيذيين وكبار الإداريين في هذه الشركات، نظراً لوجود روابط وثيقة، بل وحتى علاقات قائمة على القرابة، بين الشركات الحكومية والحكومة، إحساس قوي بأنهم أعضاء في النخبة السياسية جنباً إلى جنب مع نخبة الأعمال. كثيرون منهم يسافرون بانتظام إلى أوروبا وأمريكا الشمالية، بل وقد أكمل بعضهم دراسة في الخارج. السيد لي، مثلاً، هو أحد نواب رئيس شركة تعود ملكيتها إلى أكاديمية العلوم الصينية، التي هي معهد دراسات من ناحية وأحد فروع الحكومة في إطار مجمع العلوم من ناحية ثانية. إنه ناجح تماماً ويكثر من التنقل المكوكي بين لوس آنجلوس وبكين، نظراً لأن زوجه وابنته تعيشان في سانتا مونيكا الكاليفورنية. غير أن (لي) يبقى مصراً على بقاء عمله في الصين وعلى الاحتفاظ بأساليب العمل الصينية، رغم أنه يحب نظام القيم ونمط الحياة في الولايات المتحدة.

أمّا النخب الإدارية في الشركات المشتركة والأجنبية فتكون أكثر تغرباً من نظيراتها في الشركات الحكومية، وسبق لكثير من أعضائها أن حصلوا على شهادات ماجستير إدارة أعمال وغيرها من الدرجات العلمية العليا من جامعات

أجنبية. من اللافت للنظر أن هؤلاء الناس يقومون فعلاً بترسيخ الثقافة الغربية في مكان العمل؛ كما على صعيد نظام الإدارة المؤسساتية أو مهارات الاتصالات والتدجين أو التأهيل. (لعل الحالة المتطرفة التي واجهتها كانت متمثلة بتلك التي تم فيها فَرْض نمط اللباس الغربي على جميع المستخدمين، مع فَرْض قواعد إضافية متعلقة باستخدام مستحضرات التجميل على العاملات). إلاَّ أن عدداً كبيراً من أفراد النخبة هؤلاء يظلون، في حياتهم الخاصة، تقليديون إلى حدود معينة، خصوصاً فيما يتعلق بالعلاقات بين الجنسين، بتربية الأطفال، وبالعلاقات الشخصية البينية. كان هؤلاء يعتبرون أنفسهم نمطاً جديداً من أنماط «التاجر الكونفوشيوسي» (وكلمة «تاجر» هنا تعني جميع أصناف الناس المنخرطين في الأعمال)، فضلاً عن أن كثيرين أبدوا معارضة قوية لما شكل، بنظرهم، تسليماً كاملاً بـ «جوانب سطحية (قشور) من الثقافة الغربية» لدى المهنيين الأكثر شباباً.

تلعب السن دوراً مهماً في الصين. فالمهنيون الشباب (كوادر التسويق، التكنولوجيا، والعلوم في العقد الثالث من أعمارهم) الذين يشكلون أكثرية الفئة الاجتماعية التي برزت حديثاً من «ذوي الياقات البيضاء»، يميلون إلى احتضان القيم وأنماط الحياة الغربية بحماس. وهؤلاء المحَذْلَقون الذين ترعرعوا في أجواء أواخر ثمانينيات القرن العشرين الأكثر انفتاحاً مستعدون سلفاً للاستمتاع بموسيقى البوب الغربية، بالأفلام، وبالقيم الأخلاقية الغربية، مثل الحرية الشخصية، الاستقلال، مع إحساس قوى بامتلاك حق الاستمتاع بحياة أفضل. ويضطلع هؤلاء أيضاً بأدوار طليعية على صعيد التيارات الجديدة في ميادين الأزياء، الرياضة، اللهو، وجملة الفعاليات الاستهلاكية الأخرى. وبما أنهم شباب وعازبون في الغالب، فإنهم يتمتعون بالطاقة والميزة اللازمتين لاستكشاف الأشياء الجديدة[4].

لعل أحد التطورات المثيرة بين صفوف المهنيين المحذلقين هو أن النساء

ينزعن إلى أن يَكُنَّ أفضل أداءً وأكثر اقتناعاً بوظائفهن الراهنة مقارنةً بنظرائهن من الذكور. وبالتالي فإن عدداً كبيراً من النساء في السنوات المتراوحة بين الخامسة والعشرين والخامسة والثلاثين من أعمارهن يشغلن مناصب إدارية متوسطة في الشركات المشتركة والأجنبية. أضف إلى ذلك أن عدداً متزايداً من المهنيات يواجهن صعوبات في الاهتداء إلى أزواج مقبولين نظراً لمكانتهن ومرتّباتهن الأعلى في أماكن العمل وأنماط حياتهن الأكثر تغرباً في ميادين الحياة الخاصة[5].

أكثرية هؤلاء المهنيات الشابات يعملن في المستويات الدنيا من الإدارة، التسويق، والدعم الفني في الشركات الأجنبية وتلك العائدة للدولة على حد سواء. غير أنهن ما إن يتقدمن على الصعيدين البيولوجي والمهني حتى يبدأن بالنزوع إلى أن يصبحن أكثر محافظة وتقليدية، ومع مرور الوقت فإن كثيرين من هؤلاء يفضلن أن يتحولن إلى «تجار كونفوشيوسيين»، أو خبراء أعمال ناجحين مثل فئة الموظفين الباحثين [الشهيرة] في الصين الإمبراطورية. وعبارة «تاجر كونفوشيوسي» هنا تنطوي على أن رجل الأعمال هو في الوقت نفسه خبير وباحث متمكن من جوهر الثقافة الصينية التقليدية، ملتزم بدعم البحوث والشؤون الثقافية، ومحتفظ بعلاقات وثيقة مع النخبة السياسية. برأي السيد تشن تيانشنغ البكيني، وهو نفسه عضو معروف من أعضاء هذه الطبقة، ليس صحيحاً اعتبار «التاجر الكونفوشيوسي» مجرد باحث أكاديمي تحول إلى رجل أعمال. والخلفية الثقافية لا تستطيع، وحدها، أن تجعل المرء تاجراً كونفوشيوسياً. ما ينطوي على قدر أكبر من الأهمية هو أن على سلوك الشخص أن يتطابق مع المعايير الكونفوشيوسية مثل عمل الخير، الاستقامة، اللباقة، الذكاء، والجدية»[6].

تبدو السمات الفريدة لبيئة الأعمال في الصين سبباً رئيسياً من أسباب عدم التزام عدد كبير من أعضاء نخبة الأعمال بمُثُل التجار الكونفوشيوسيين العليا.

وعلى الرغم من انقضاء عقدين كاملين على اعتماد جملة الإصلاحات ذات التوجه نحو السوق، فإن الأسواق الصينية ما زالت مطبوعة بنظام ذي مسارين، نظام تُمْسِك فيه الدولة بمفتاح التحكم بموارد السوق الاستراتيجية، تملك أكثرية المشروعات والمؤسسات الكبرى، وتستطيع، إلى حد كبير، تقرير وحسم مصائر الشركات الخاصة عبر تطبيق خطط وأنظمة معينة. في معظم الحالات تكون ارتباطات خاصة مع أناس مفتاحيين مسؤولين عن مؤسسات حكومية ذات علاقة هي المفاتيح التي تمكِّن المرء من النجاح في عالم الأعمال. وبالتالي فإن طبقة الأعمال المنبثقة حديثاً تعتمد على دعم كل من الدولة (مركزياً أو محلياً) ووكلائها (الكوادر)، في ظاهرة أطلق عليها ديڤيد وانك اسم «نظام التبعية القائمة على التكافل». أضف إلى ذلك أن الشبكات الشخصية المستندة إلى روابط القرابة والصداقة (**غوانكسي**) تنطوي هي الأخرى على أهمية استثنائية في عالم الأعمال[7].

ليست مهارات الإدارة والأعمال ذات الطراز الغربي، على الصعيد العملي، كما أكد لي عدد غير قليل ممن قابلتهم، إذن، إلاَّ عوامل ثانوية في نجاح العديد من مبادري القطاع الخاص، على الرغم من أن كثيرين يَعْزُون نجاحهم، علناً، لعاملي الإدارة والتكنولوجيا الحديثين، مسايرة للرواية الرسمية المقبولة على نطاق واسع لقصة التحديث. لا غرابة، إذن، أن يكون عدد كبير من أفراد النخبة الصينية وكبار محترفي الإدارة متمسكين جوهرياً بوجهات نظر محلية عن العالم، بقطع النظر عن أحذيتهم المصنوعة في إيطاليا، ساعاتهم المنتجة في سويسرا، ولغتهم الإنجليزية الطليقة.

## التعلم من الغرب وإلباس البحوث ثوباً صينياً

كما سبق أن قيل، يَكْمُن أحد الأسباب الرئيسية لعدم إحساس نُخْبة الأعمال الصينية بوجود الحافز على التغَرُّب في قدرة طريقة العمل الصينية على تمكينها من البقاء والنجاح في الصين. غير أن هذا لا ينطبق على فئة المثقفين

والباحثين في ميادين العلوم الاجتماعية والإنسانية الذين اكتشفوا أن أفضل طرق النجاح المفتوحة أمامهم هي طريق استيراد النظريات ومناهج البحث الغربية. يبدو لي أن الميدان الثاني للعولمة الثقافية ـ ميدان ثقافة نادي الكلية ـ يكون، في الحالة الصينية، مطبوعاً ببعض سمات الحقبة الهلنستية من تاريخ تطور طبقة المثقفين الغربية [الإنتلجنسيا الغربية].

من المعترف به على نطاق واسع أن هيمنة الإيديولوجيا الماركسية والاقتصاد المخطط تشكل الركيزتين اللتين تسندان أساس سلطة وشرعية الحزب الشيوعي الصيني. غير أن قادة الحزب، حين قرروا إصلاح الاقتصاد، حلموا أيضاً بالحفاظ على الإيديولوجية القديمة كما هي دون مساس. وعلى الرغم من أن دنغ هسياوبنغ أقحم النزعة البراغماتية على عملية التنمية الاقتصادية، فإنه بقي، في الوقت نفسه، مصراً على ضرورة بقاء الدولة ـ الحزب ملتزمة بالمبادئ الأربعة المتمثلة بالطريق الاشتراكية، دكتاتورية البروليتاريا، قيادة الحزب الشيوعي، والفكر الماركسي ـ اللينيني ـ الماوتسيتونغي. أضفى الحزب صفة القداسة على هذه المبادئ الأربعة منذ إعلانها في 1979 م، وتبقى نواة الإيديولوجيا القديمة ورمز الحكم الشيوعي في الوقت نفسه. ودولة الحزب لا تتردد في إنزال العقاب بكل من يجرؤ على تحديها.

لعل الاستراتيجية المثلى بالنسبة إلى المثقفين الذين لا يتحدّون دولة الحزب صراحة ولكنهم يطمحون إلى تحقيق هامش فكري أوسع وقدر أكبر من الحرية هي تلك القائمة على تجنب الخطاب الماركسي عبر بناء منظومات فكرية أخرى. وهذا يعني استيراد نظريات وصيغ بحث غربية وتوظيفها لنقد المجتمع والثقافة المعاصرين. ومنه ما يعرف باسم حركة التنوير الجديدة لثمانينيات القرن العشرين، التي شهدت ازدهار مختلف أنواع الفكر الغربي مع ترجمة عدد كبير من الكتب والمقالات. جرى استحداث الحرية، الديموقراطية، واقتصاد السوق في الصين بوصفها رُقَىٰ الحداثة السحرية، وما لبثت أسماء مفكرين غربيين مثل

فيبر، فرويد، سارتر، وليفي شتراوس أن أصبحت جزءاً من القاموس الأكثر تردداً على ألسنة المثقفين وطلاب الكليات.

ما لبث تيار موال للغرب أن أخذ شكلاً واضحاً في غضون عقد الثمانينيات، بالغاً أَوْجَه في المسلسل التلفزيوني الوثائقي ذي الحلقات الثماني الذي حمل اسم **مرثية نهر**، والذي بُثَّ في 1988 ـ 1989 م. قام هذا المسلسل التلفزيوني على إدانة الثقافة الصينية التقليدية إدانة كاملة وعلى الدعوة إلى نوع من التبني غير المشروط للثقافة الغربية. وخلال هذه الفترة عبَّرتْ أكثرية عن إيمانها بكونية وشمولية النموذج الغربي لعملية التحديث. بدت الطريقة الوحيدة التي من شأنها أن تمكّن الصين من تحديث نفسها، بنظر هؤلاء، متمثلة بإتقان فن التعلُّم من الغرب. ثم جاءت أحداث ساحة تيانَنْمن في الرابع من حزيران / يونيو 1989 م لتضع حداً لهذا التوجه.

فيما حاول بعض الباحثين، في تسعينيات القرن العشرين، إعادة اكتشاف موارد مفيدة في مخزونات التراث (ومنه الاهتمام المتجدد بالتعاليم الكونفوشيوسية)، كان الباحثون الأنشط هم أولئك الذين دأبوا على توظيف جملة النظريات التفكيكية وما بعد الكولونيالية وغيرها من نظريات ما بعد الحداثة لنقد مشروع التحديث. ما لبث كل من ميشيل فوكو، إدوارد سعيد، بيير بوردو، وجاك دريدا أن أصبحوا أبطالاً ثقافيين جدداً بين صفوف حَمَلَة لواء ما بعد الحداثة الصينيين، وكانت ثمة موجة جديدة من ترجمة الكتب الأجنبية (الإنجليزية والفرنسية بأكثريتها). وبالتوازي مع تيار ما بعد الحداثة سارت ترجمة وترويج مؤلفات يورغن هابرماس وفريدريك هايك من جانب مثقفين ليبراليين جدد. وقد ترافق هذا بجدل ملتهب بعد سنة 1997 م حول دور النظام الرأسمالي الكوكبي في الصين فيما بين ما عرف باسم اليسار الجديد والليبراليين الجدد، وكل من الطرفين يتهم الآخر بالوقوع في خطأ تطبيق نظريات غربية على الوقائع الصينية تطبيقاً أعمى.

ثمة عامل آخر من العوامل التي تساهم في «دراسات العولمة» يكون مستمداً من أصول متواضعة ـ من الدعم المالي. بما أن المفترض هو أن هناك مؤسسة واحدة فقط تابعة للدولة وخاضعة لها تتولى شؤون العلوم الاجتماعية والإنسانية ولا تقدم المنح، بالتالي، إلاّ إلى المشروعات الصائبة سياسياً، فإن عدداً كبيراً من الباحثين المستقلين وذوي العقول المنفتحة يتعين عليهم أن يهتدوا إلى مصادر خارجية لتمويل البحوث، إمّا بالتنسيق مع باحثين أجانب أو عبر تقديم الالتماسات إلى المؤسسات الأجنبية بصورة مباشرة. هناك عدد من وكالات التمويل التي لها فروع في الصين أبدت اهتماماً قوياً بقَدْر أكبر من الانخراط المباشر. فمؤسسة فورد، مثلاً، قامت بتمويل مشروع بحثي عن العمال الفلاحين المهاجرين في المدن الصينية واستطاعت تشغيل ثماني فرق بحثية لإنجاز المشروع. ومما يثير قدراً غير قليل من الإثارة أن ستاً من فرق البحث الثماني كانت تابعة لمراكز خاضعة لرعاية الدولة؛ فرقة واحدة فقط كانت من جامعة بكين، في حين كانت الأخيرة تابعة لأكاديمية العلوم الاجتماعية الصينية.

ليس الحصول على المساعدات الأجنبية، كما يقول الباحثون الصينيون، مجّانياً على الإطلاق. فللتنافس على المنح يتعين على الباحثين أن يصمموا مشروعاتهم وفقاً للمعايير الأكاديمية الغربية ويُجْروا بحوثاً منسجمة مع مصالح الجهات المموِّلة. مما أدى إلى جعل الباحثين الصينيين يحذون حذو الباحثين الغربيين على الصعيدين النظري والمنهجي كليهما، بما في ذلك عمل أكثر حملة لواء ما بعد الحداثة تطرفاً ممن قد يبدون، بنظر المثقفين الليبراليين من ذوي الطراز الأقدم، أسوأ مقلدي المثقفين الغربيين تقليداً أعمى.

يتمثل تطور ذو علاقة بشروع شركات عابرة للحدود القومية بإيجاد منح دراسية وزمالات مختلفة في كبرى جامعات الصين، وصولاً إلى ممارسة قدر كبير من النفوذ بين الطلاب. فحسب أحد التقارير الإخبارية الصادرة في 1997 م

كانت نسبة تزيد عن السبعين بالمئة من أموال المنح البالغة أربعة ملايين ونيف في جامعة بكين مقدمة من شركات عابرة للحدود القومية، في حين أن نسبة خمسين بالمئة من المنح في جامعة كنغوا المجاورة جاءت من مصادر أجنبية. وبما أن هاتين الجامعتين النخبويتين تعتبران موازيتين لجامعتي هارڤارد وميت MIT على التوالي، فإن كثيرين بدأوا يشعرون بالقلق إزاء التأثير طويل المدى للمنح الأجنبية على الدوائر العلمية والثقافية ـ الفكرية في الصين[8].

كما لاحظ العديد ممن قابلتهم يطرح الأمر معضلةً ذات شقين على الباحثين الصينيين المدافعين عن الاستقلال وحرية الكلام. فعلى المستوى الاقتصادي عليهم أن يختاروا بين المؤسسات الحكومية الخاضعة لتحكّم الدولة ومصادر التمويل الأجنبية التي لا تكون، بأي من الأشكال، مُبَرَّأة من الأغراض السياسية حين تنفق الأموال على بحوث صينية؛ أمّا على المستوى السياسي فهم يريدون التصدي للنظام السياسي المتسلط القائم على القمع (بما يعني الترحيب بالرأسمالية واقتصاد السوق)، غير أنهم يريدون، في الوقت نفسه، أن يدافعوا عن الثقافة الصينية في مواجهة القوة الكاسحة للنظام الرأسمالي الكوكبي، دون التسبب في إبطاء سرعة الإصلاحات التي ستمكن البلاد من الانفتاح على العالم الخارجي.

رداً على التأثير متزايد القوة للمنح الدراسية الغربية في الصين (من الواجب أن نلاحظ هنا أن على الباحثين حتى في مجال الأداب الصينية القديمة أن يجتازوا اختباراً باللغة الإنجليزية قبل ترقيتهم)، شاع تيار يطالب بإضفاء الهوية الصينية على العلوم الاجتماعية في السنوات الأخيرة، وما زال جدلٌ حول المعايير البحثية والنظم الأكاديمية دائراً منذ أكثر من سنتين في سائر الدوائر الأكاديمية الرئيسية. عدد من الباحثين يَعْزُون الحالة إلى وضع الصين الضعيف في الاقتصاد والسياسة العالميين. يقول هؤلاء إن الصين ما إن تبلغ هدفها المتمثل بالتحديث، حتى تبادر الأوساط البحثية الكوكبية إلى التسليم بتقاليدها الأكاديمية على نطاق واسع[9].

## انتصار البيغ ماك وخوارق هوليوود

من الواضح أن الثقافة ساحة خاضعة لهيمنة النفوذ الكوكبي. فالهزليات التلفزيونية الآتية من الغرب والبلدان المجاورة، صرعات هوليوود الخارقة، موسيقى البوب المنبعث من هونغ كونغ وتايوان، أفلام الكارتون اليابانية، ونهائيات مباريات اتحاد كرة السلة ومباريات كأس العالم لكرة القدم هي بين البنود الملتهبة على قائمة الاستهلاك الثقافي المطلوبة من قبل أكثرية المستهلكين العاديين. وحين تقاعد مايكل جوردان في 1999 م، شعر عدد كبير من المعجبين الصينيين بالأسف الشديد، وظلت القصص التي تتحدث عنه رائجة لأسابيع في وسائل الإعلام الصينية المطبوعة[10].

لنأخذ تنامي سلسلة مطاعم ماكدونالد في بكين مثالاً آخر. بوصفها النماذج الأخيرة لأيقونات الثقافة الأمريكية ومَلِكة صناعة الوجبات السريعة، ظلت سلسلة مطاعم ماكدونالد ناجحة منذ دخولها إلى الأسواق الصينية أوائل تسعينيات القرن العشرين. ففي بكين قامت مؤسسة ماكدونالد بافتتاح مطعمها الأول في نيسان / أبريل 1993 م؛ ومع حلول صيف 1998 م، كانت تتباهى بوجود سبعة وثلاثين مطعماً موزعاً على سائر أحياء المدينة. وكما أقول في مكان آخر فإن ما كان يجتذب الزبائن إلى مطاعم الماكدونالد لم يقتصر على سندويشات الهمبرغر، بل تجاوزه إلى العناصر الثقافية المقترنة بالحياة الأمريكية فضلاً عن الجو الاجتماعي الخاص التي توفرها، حيث يستطيع الزبائن العاديون أن يستمتعوا بالطعام الأمريكي من جهة وبطبعة صينية خاصة من الثقافة الشعبية الأمريكية من جهة ثانية[11].

هناك في ميدان الثقافة الشعبية سلسلة من التطورات الجديدة تستحق قدراً استثنائياً من الاهتمام. لقد باتت النزعة الاستهلاكية، أولاً، الأساس الإيديولوجي للثقافة الشعبية، وتتولى الأخيرة، بدورها، مهمة تشجيع الاستهلاك الجماهيري. فمنذ أوائل تسعينيات القرن العشرين أصبحت النزعة

الاستهلاكية إيديولوجية ثقافية جديدة في المجتمع الصيني، شاغلة، بصمت، مكان الإيديولوجية الماركسية والقيم الصينية التقليدية. وخلافاً للاستهلاك الجماهيري في الثمانينيات الذي تركز على الأدوات المنزلية مثل البرادات وأجهزة التلفزيون، جاءت نزعة التسعينيات الاستهلاكية معبرة عن اهتمام ناشئ حديثاً بمجموعة متباينة من نشاطات أوقات الفراغ، تندرج بأكثريتها في صلب خانة الثقافة الشعبية، مثل أنواع الرياضة، كمال الأجسام، الإم. تي. في MTV، بارات الكاراأوكه، وإلخ. يتم التعبير الفاضح، في الوقت نفسه، عن قيم تمجيد اللذة والرغبة في اقتناء النعم المادية عبر المسلسلات الهزلية، الموسيقى الشعبية (موسيقى البوب)، الأفلام، وغيرها من وسائل الإعلام الجماهيرية، بما يشجع الناس على استهلاك المزيد والمزيد. وما لبث هذا التغير أن أدى، بدوره، إلى إعادة صياغة شكل تطور الثقافة الشعبية[12].

ساهم تطور الثقافة الشعبية السريع، بحدود معينة، ثانياً، في خلق نوع جديد من الفضاء الاجتماعي ـ فضاء بات مسلَّعاً حتى العظم ولكنه واقع خارج دائرة رقابة الدولة وتحكمها. وهو يتضمن، مع أشياء أخرى كثيرة، النمو السريع لدور النشر الخاصة، الدوريات والصحف غير الرسمية، والأفلام والمسلسلات التلفزيونية الممولة من القطاع الخاص. فمع حلول سنة 1997 م كان ثمة أكثر من خمسة آلاف صحيفة وتسعة آلاف ومئة وخمس وسبعين دورية في الصين. وأكثرية هذه المنشورات معتمدة على عوائد السوق، وحتى تبقى واقفة على أقدامها، يتعين عليها عموماً أن تبدو في السوق مؤيدة للثقافة الشعبية.

ليس النفوذ الغربي، ثالثاً، هو القوة العولمية الوحيدة في ميدان الثقافة الشعبية. فالمسلسلات الخفيفة وموسيقى البوب، مثلاً، مستوحاة، في المقام الأول، من هونغ كونغ، تايوان، سنغافورة، واليابان، وكما يلاحظ توماس غولد، فإن للثقافة الشعبية المصنَّعة في هونغ كونغ وتايوان، بما فيها أغاني

البوب، الصرعات الموسيقية، الأفلام العسكرية، المسلسلات الخفيفة، والأفلام الروائية، شعبية استثنائية لدى المستهلكين في إقليم الصين الأوسع (كما في كوريا الجنوبية أيضاً). يجعلها مضمونها الخفيف، نظرتها الهروبية (الانهزامية)، ولغتها الصينية في متناول الأكثرية الساحقة من الجمهور الصيني، بصورة أسهل، على النقيض من الثقافة الشعبية الغربية التي لا بد لها من أن يتم إخضاعها لعملية أَقْلَمة معينة[13]. غير أن مقولة الجيرة الثقافية هذه تبقى عاجزة عن تفسير الشعبية المتساوية التي تتمتع بها أفلام الكارتون اليابانية وأفلام هوليوود في المجتمع الصيني.

## الحقوق الفردية والحركات الاجتماعية

### الحركات الدينية

تبقى الحركة الاجتماعية، والحركة الدينية خصوصاً، ساحة خاضعة لمراقبة الدولة الحزبية المتشددة، لانطوائها على طاقة التمخض عن قوى معارضة. فالمسيحية، مثلاً، تطورت بسرعة في المجتمع الصيني خلال العقدين الماضيين، غير أن الكنسيتين البروتستانتية والكاثوليكية المتمتعين بموافقة الدولة هما الوحيدتان القادرتان على الوجود والتطور ـ أمّا الكنائس التي ترفض التعاون مع الدولة فتُعتبر تخريبية ومحظورة بالتالي. ثمة دراسة تمت في 1993 م تبين أنه كان هناك أكثر من ستة ملايين بروتستانتي وما يقرب من أربعة ملايين كاثوليكي في الصين، غير أن هذه الأرقام ناقصة لأنها لا تشتمل إلاّ على المؤمنين المسجلين رسمياً. ربما كانت النشاطات الكنسية السرية و/أو غير المسجلة شاملة لأعداد إضافية أكبر من المؤمنين؛ يقدر بعض الباحثين أن العدد الإجمالي للبروتستانتيين والكاثوليكيين في الصين برقم يتراوح بين ثلاثين وأربعين مليوناً[14].

يبين الانقضاض الأخير على **الفالون غونغ**، مرة أخرى، أن الدولة الحزبية لن تتسامح مع أية قوى منظمة مستقلة في المجتمع. بدءاً بأوائل

تسعينيات القرن العشرين كانت الفالون غونغ، كحركة شعبية تجمع بين تمارين التنفس، الاستشفاء بالإيمان، مع نوع من الرسالة الألفية، قد نجحت في اجتذاب سبعين مليون مؤمن في الصين مع حلول سنة 1999 م، إضافة إلى ثلاثين مليوناً آخرين في أماكن أخرى من العالم. وهذا العدد يفوق العدد الإجمالي لأعضاء الحزب الشيوعي الصيني (حوالى 62 مليوناً) ويشكل سبباً للخوف لدى قادة الحزب الشيوعي الصيني. لقد قيل إن مؤسس الفالون غونغ، ماستر **لي هونغجي**، أُجبر على الرحيل إلى نيويورك تحت تأثير ضغوط الحكومة. وحين جرى توقيف عدد من زعماء الطائفة في 1999 م، تجمع ما يزيد عن عشرة آلاف من ممارسي العقيدة أمام الجونغنانهاي الذي هو مجمع مكاتب وأماكن إقامة كبار قادة الصين، للاعتصام. انتهى الاحتجاج بسرعة بعد أن تفاوضت الحكومة مع زعماء الجماعة، غير أن الحشد، الذي تم في وقت قريب جداً من الذكرى السنوية العاشرة لحادثة ساحة تيانانمن، وجَّهَ رسالة قوية إلى قادة الحزب الشيوعي الصيني كما إلى العالم الخارجي. جرى إطلاق حملة قومية شاملة برعاية الدولة ضد الفالون غونغ أواخر تموز / يوليو 1999 م، قامت فيها الدولة الحزبية، فعلياً، باستنفار جميع الطاقات والإمكانيات الإعلامية والتنظيمية لمهاجمة ممارسة الفالون غونغ، مع استخدام النظام القضائي لمعاقبة عدد من قادة الطائفة[15].

## الحركات العلمانية

تعالوا الآن نعاين الحركات الاجتماعية العَلْمانية ـ حركات حماية المستهلك، حماية البيئة، الحركة النسوية ـ ذات العلاقة بسيرورة العولمة من نواح مختلفة.

على الرغم من أن حركة حماية المستهلك نشأت عَفْوياً، دون أي ارتباط واضح بأية مصادر غريبة، فإن الدولة الحزبية اضطلعت بدور قوي في قيادتها من مراحل مبكرة. فمنظمة حماية المستهلك الأولى في البلاد تأسست في

مقاطعة واقعة في قلب الصين سنة 1983 م. وبعد سنة واحدة تأسست رابطة المستهلك الصينية بدعم قوي من جانب الدولة الحزبية. ومع حلول سنة 1998م كانت الرابطة قد أقامت شبكة قومية تضم أكثر من ثلاثة آلاف رابطة فرعية على سائر المستويات المحلية، البلدية، والمنطقية، إضافة إلى ما قُدر بخمسة وأربعين ألف منظمة قاعدية دون مستوى المنطقة أو المقاطة. تقوم الحكومة بدفع مرتبات جميع مستخدمي رابطة المستهلكين الصينية التي هي فوق مستوى المنطقة ويتم استجرار الأموال اللازمة من الأجهزة الحكومية ذات العلاقة. وعلى الرغم من أن الرابطة مسجلة كـ «منظمة جماهيرية» في وزارة الشؤون المدنية ـ الأهلية، فإن الرئيس ونائب الرئيس على جميع المستويات يجب أن يكونا من الكوادر الحزبية المنقولة ندباً من مكتب إدارة الصناعة والتجارة[16]. وإضافة إلى الدعم الرسمي للرابطة، سعت الدولة الحزبية أيضاً إلى توفير قدر أكبر من الضوابط الحقوقية في سوق الاستهلاك، كما فعلت لدى إصدار قانون حماية مصالح وقوة المستهلك الذي طُبق في 1995م.

يقوم الدعم الرسمي الذي تتمتع به الرابطة بتوفير السلطة الضرورية التي تمكنها من التعامل مع الصناعيين ومقدّمي الخدمات فيما يخص شكاوى الزبائن. كان معدل نجاحها إلى الآن تسعين بالمئة على صعيد تحصيل التعويض لصالح المستهلكين. وبتشجيع من مثل هذا النجاح ما لبث عدد شكاوي المستهلكين أن قفز إلى سبع مئة ألف شكوى في 1997م بعد أن كان أقل من ثمانية آلاف شكوى في 1985م، الأمر الذي أفضى، بدوره، إلى تنامي وعي الجمهور بكل من حقوق المستهلك والهوية الفردية (أي المستهلك كفرد). وبإلهام وتشجيع من نجاح رابطة حماية المستهلك بادرت أعداد أكبر من الأفراد إلى الدفاع عن حقوقها وتزايدت دعاوى المستهلكين الحقوقية بسرعة[17]. غير أن الدعم الرسمي لحركة حماية المستهلك يؤدي أيضاً إلى تقوية اعتماد المواطنين على الحكومة. ونظراً لأن الرابطة هيئة شبه رسمية، فإن تنظيم

الشكاوي ما لبث أن تحول إلى أسلوب يعتمده المستهلكون لتقديم الطلبات إلى الحكومة، وهي ممارسة يمكن إرجاعها إلى الصين القديمة.

إذا لم تكن حركة حماية المستهلك مرتبطة بالتأثيرات الخارجية (مستوردة بعض الأفكار ووجهات النظر) إلاَّ بصورة جزئية وجانبية، فإن حركة البيئة في الصين كانت مموَّلة، بل وحتى موجَّهة، إلى حد معين، من قبل مجموعة متنوعة من القوى الكوكبية المتدرجة من المؤسسات الخاصة إلى الأمم المتحدة. أضف إلى ذلك أن منظمات البيئة الصينية تبدو، جراء اعتمادها القوي على الدعم الخارجي على الصعيدين النظري والتمويلي، أكثر استقلالاً عن تحكم الدولة، وحاملة، بالتالي، بعض سمات الجمعيات أو الروابط الطوعية. لعل المجموعة البيئة الأكبر هي منظمة أصدقاء الطبيعة التي تتخذ من بكين مقراً لها؛ مع حلول سنة 1998 م كانت المنظمة تضم أكثر من أربعمئة عضو فرد مع عدد غير قليل من الهيئات الجماعية الأعضاء. تشتمل فعالياتها على برامج تعليمية، غرس أشجار، حماية حيوانات، ورصد إعلامي. ثمة منظمة بيئية أخرى هي **القرية الكوكبية** التي تحصر اهتمامها بالنشاطات التعليمية. تتلقى الجماعتان، كلتاهما، مساعدات مالية منتظمة من مؤسسات أجنبية، ويُكْثِر قادتُها من السفر إلى الخارج (لا بد من ملاحظة حقيقة أن هؤلاء القادة يتكلمون اللغة الإنجليزية بطلاقة، وقد يكون هذا ضرورياً بالنسبة إلى عملهم).

مؤخراً تعرضت هذه الجماعات للنقد على مبالغتها في الاهتمام بالاستعراض الإعلامي كما على اعتمادها على الدعم الخارجي. وكما لفت أحد الباحثين نظري، فإن أصدقاء البيئة ينفذون باستمرار مشروعات معينة في أماكن نائية ومثيرة للدهشة والاستغراب مثل يونان والتيبت اللتين تأسران اهتمام الصحافة الأجنبية ومنظمات البيئة العالمية، مثل جمعية حماية أجناس المخلوقات المهددة بالانقراض، على الرغم من وجود عدد كبير من المشكلات المهمة التي تجب مقاربتها في أحياء بكين وضواحيها.

وكذلك فإن الحركة العَلْمانية الثالثة، الحركة النسوية، لم تتمكن بعد من تجاوز الدائرة الصغيرة التي تضم حفنة من الباحثات، الصحفيات، الفنانات، وغيرهن من منتسبات النُّخَب الثقافية. ومما يجدر بالملاحظة أن الباحثات الصينيات المنخرطات في الحركة النسوية كن حريصات على النأي بأنفسهن عن ميدان الدراسات النسوية، إشارة إلى كونهن ينظرن إلى الحركة النسوية نظرة مختلفة عن نظرتهن إلى تحرير المرأة ـ عبارة مثقلة بشحنة سياسية كبيرة تظل الدولة الحزبية دائبة على استخدامها. وفي غضون بضعة العقود الأخيرة، ظلت الدراسات النسوية خصوصاً وقضايا المرأة بصورة عامة تُعالج، افتراضياً، من قبل جمعية المرأة لعموم الصين ذات الفروع على جميع مستويات النظام الإداري مثلها مثل المنظمات شبه الرسمية الأخرى.

برأي بعض الباحثين المختصين بالحركة النسوية كان مؤتمر 1995م العالمي للمرأة الذي عقدته الأمم المتحدة في بكين هو الذي كَسَر الجليد وأدى إلى استحداث نَظْرة نسوية أصيلة وحقيقية في الصين. في ذلك المنعطف كانت الدولة الحزبية متلهفة لاستضافة مؤتمر 1995 م لأنها أرادت أن تستعيد صورة دولة منفتحة ذات توجهات إصلاحية في أعقاب حادثة ساحة تياننمن، مما جعلها تسلِّم بسلسلة طويلة من المفاهيم المستخدمة في الخطاب النسوي في الغرب، مثل نظرية الجنس ودراسة الجنس، التي كانت غريبة كلياً بالنسبة إلى أولئك المنخرطات بالنشاطات والدراسات النسوية في ظل قيادة جمعية المرأة لعموم الصين. ومن خلال ممثليها في الجمعية وافقت الدولة الحزبية أيضاً على ضرورة اعتماد نَظْرة جنسية وإدخالها في آلية صنع القرار السياسي الرئيسية، دون الانتباه إلى أن هذه النظرية التي كان قد سبق لها أن ظهرت في الغرب، كانت، من نواحٍ عديدة، متناقضة مع نظرية تحرير المرأة الماركسية.

وبنظر بعض دارسي الحركة النسوية ما لبث اعتراف الدولة الحزبية بنظرية

الجنس أن أفضى إلى إحداث نوع من الاختراق في كل من ميداني دراسات شؤون المرأة والحركة النسوية في الصين، لأنه جاء منطوياً على إضفاء الصفة الشرعية على النظريات النسوية كما على فتح أفق جديد أمام نمو الحركة. فمن سنة 1993 م (سنة الإعداد لمؤتمر الأمم المتحدة النسوي) إلى سنة 1998 م، تم تأسيس أكثر من ثلاثين معهد بحثي، عَقْد أكثر من مئة حلقة دراسية وندوة، ونَشْرُ أكثر من 150 كتاباً مع حوالى ألفي مقالة. يجادل عدد غير قليل من الباحثين النسويين قائلين إن هذه الفعاليات ربما لم تصبح ممكنة إلاّ بفضل مؤتمر المرأة العالمي الذي عقدته الأمم المتحدة سنة 1995 م. وفي الوقت نفسه فإن باحثي جمعية المرأة لعموم الصين (الاتحاد النسائي العام) وموظفيها، واصلوا، بدعم إيديولوجي وعملي من الدولة الحزبية، بذل الجهود الرامية إلى التأسيس لنَظْرة ماركسية في الدراسات الخاصة بالمرأة.

ربما كان الباحثون النسويون يحصلون على بعض المساعدات والمنح الدراسية من الخارج، في حين أن الباحثين في ميدان الدراسات التقليدية المختصة بشؤون المرأة مدعومون بالجمعية الرسمية للمرأة الصينية. يؤدي هذا إلى زيادة الهوة الفاصلة بين المجموعتين، مما يضاعف تعقيد العلاقة بين التأثير الكوكبي والمقاومة المحلية. برأي أحد كبار الباحثين ممن يعملون مع الجميعة، واجه باحثون نسويون في أكثر من مناسبة صعوبات معينة في الحصول على الإذن بالسفر إلى الخارج، لأن منافسيهم في الروابط النسوية المحلية لم يكونوا راضين عن أبحاثهم ذات التوجهات الخارجية واتصالاتهم مع الأجانب. أضف إلى ذلك أن بعض الباحثين ممن تابعوا تحصيلهم في الغرب تعرضوا أيضاً لتهمة السعي إلى احتكار الدراسات الجنسية وحصرها في الأطر التي حددها باحثو الغرب النسويون. وبرأي كثيرين ممن قابلتهُم، فإن التنافس والصراع بين قوى داخلية وأخرى خارجية في ميدان الدراسات الجنسية مازالا يتفاعلان.

## «الصين الملتحقة بركب العالم»: أدوات العولمة الثقافية وقوتها

كما قيل من قبل، بات الحضور القوي للثقافة الغربية (بأكثريتها الأمريكية)، مع حلول تسعينيات القرن العشرين واضحاً بجميع الأوجه الأربعة السيرورة العولمة الثقافية في الصين، على الرغم من أن تأثيرها على الثقافة الصينية جاءت متباينة بتباين الجماعات، الجنس، والمشارب الاجتماعية. وقد تجلت موجة الغَرْبَنَة هي الأخرى بوضوح في تعاملات الحياة اليومية، كما في حالة تصاعد المطالبة بالحب الرومانسي والحرية الجنسية، تزايد معدلات الطلاق وظهور الأُسَر القائمة على أحد الأبوين، انتصار النزعة الاستهلاكية ونزعة تأليه السلع، حُمَّىٰ السعي للحصول على الماجستير في إدارة الأعمال وتعلُّم اللغة الإنجليزية، شيوع سلاسل مطاعم الوجبات السريعة الأمريكية، والتنافس بين شبيبة الحَضَر على التحلي بـ«البرودة».

هل نحن بصدد عملية اندماج ثقافية هنا؟ قد يكون الجواب (نعم) إذا اكتفى المرء بإحصاء عدد الأدوات الثقافية الغربية المستوردة إلى الصين والمستهلكة من قبل الأهالي المحليين. غير أن نظرة أكثر دقة تشي، في الغالب، بأن الثقافة المستوردة تتم أَقْلَمَتُها وإلباسها ثوباً محلياً، كما في حال مطاعم الماكدونالد ببكين. ومما ينطوي على قدر أكبر من الأهمية أننا بحاجة لأن نزيد من إمعان النظر في دور وفعل الناس المحليين لأنهم، في الكثير من الأحيان، لا يشاطرون المراقبين الخارجيين النظرة ذاتها.

### الملكية والأدوات

القضية المفتاحية هنا هي ملكية الثقافة الكوكبية الناشئة. بعبارة أخرى، هل تعود ملكية جملة القيم الثقافية والمنتجات الثقافية الآتية من الغرب إلى هذا الغرب على الدوام، حتى بعد استيرادها إلى هذا المجتمع غير الغربي أو ذاك؟ لقد أظهرت الدراسات الإنتروبولوجية للنزعة العابرة للحدود القومية أن الثقافة

الكوكبية مطبوعة بالتنوع بدلاً من التماثل والتوحد، لأن الثقافات المحلية، كما يلاحظ ريتشارد آدمز، «مستمرة في التمخض عن كيانات اجتماعية جديدة ناشئة، وعن أشكال تكيفية جديدة يتم استحضارها سعياً وراء البقاء وإعادة إنتاج النوع [التكاثر] عِبْر، ورغماً عن، آلية العمل المحددة للنظام الرأسمالي»[18]. فتحليل دانييل ميلر لمسرحية استعراضية خفيفة أمريكية في ترينيداد، مثلاً، يكشف النقاب عن أن الجمهور المحلي نجح في اقتناء هذا المنتوج الثقافي الأجنبي وإذابته في بوتقة حياته الاجتماعية. لقد تناقصت أهمية المنبع الجغرافي للثقافة المستوردة بصورة مضطردة. يشير ميلر إلى أن ما يهم حقاً هو ما يترتب على الأمر من عواقب محلية[19].

حقاً، تبقى أَقْلَمة الثقافة الأجنبية والمقاربة المحلية للثقافة المستوردة مفتاحين لفهم سيرورة العولمة الثقافية الراهنة في الصين، مع مبادرة أكثرية الصينيين إلى اتخاذ مواقف فعالة وإيجابية من الثقافة الأجنبية المستوردة. ينعكس هذا رسمياً في شعار تسعينيات القرن العشرين، «فلتلتحق الصين بركب العالم، وليلتحق العالم بركب الصين!» [جونغوو زوكسيانغ شيجيه، شيجيه زوكسيانغ جونغوو]، المتضمن رسالة ذات شقين. على أحد المستويين يتم التأكيد على ثنائية سيرورة متكافئة تمكِّن الصين من مواكبة العالم بصورة فعالة، كما تمكِّن العالم من مسايرة الصين. وعلى مستوى أعمق يشي الشعار بنوع من التحرك باتجاه ثقافة أجنبية كما يتجلى في فعل جوكسيانغ الذي يعني «المشي / المسير باتجاه» حرفياً.

على الصعيد المجتمعي نجح عدد كبير من المثقفين، نُخَب الأعمال، والمهنيين، إيجابياً، في تبني قيم ومنتجات ثقافية مقتبسة من الغرب، كما أسلفنا. بالنسبة إلى جميع هؤلاء ليست ملكية الثقافة الغربية ثابتة أو جامدة ولا هي متعذرة النقل أو التحويل؛ يحسون، على النقيض من ذلك، بنوع من الشعور بأنهم أصحاب حق في المطالبة بالثقافة الأجنبية المؤقلمة باعتبارها ثقافة

تخصصهم، أو كجزء من الثقافة الكوكبية الناشئة التي يضطلعون فيها هم أيضاً بدور معين.

يمكن اعتبار طالب الكلية الذي أوردتُ كلامَه في بداية هذا الفصل مثالاً جيداً، تعود ملكية ألعاب رابطة كرة السلة، الكوكاكولا، أفلام هوليوود، وإعلان الاستقلال، جميعاً، كما قال، إلى العالم الجديد الذي يحس بأن لديه شعوراً بأنه من حقه. وباللغة البحثية يمكن أن يقال إن «الثقافة الكوكبية الناشئة تتسامى فوق الحدود القومية»؛ أو كما يقول كاتب مرموق صراحة إن على أية ثقافة، إذا كانت قادرة على المساهمة في تحسين التنمية الاقتصادية والمستويات المعيشية لأمم وأقوام أخرى، أن تصبح ثقافة مشتركة تتقاسمها سائر المجتمعات الإنسانية وأن يُطلق عليها اسم «ثقافة مشتركة لجنس البشر». لا حاجة للتساؤل عما إذا كانت عناصر هذه الثقافة المشتركة لجنس البشر عائدة إلى الاشتراكية أم إلى الرأسمالية، إلى الغرب أم إلى الشرق[20]. ومثل هذا التبني الإيجابي للثقافة المستوردة يبين بوضوح مدى مركزية القوة أو الفعل في اختيار الصين للعولمة الثقافية.

ثمة أربع فئات اجتماعية، أو أدوات، جديرة جدارة خاصة بالملاحظة لدورها الفعال في دفع عجلة العولمة الثقافية: (1) الشركات العابرة للحدود القومية وغيرها من الهيئات الأجنبية التي تنتج و/أو تصدِّر منتجات ثقافية إلى الصين؛ (2) الدولة الصينية التي تتولى إدارة تدفق الثقافة الأجنبية عن طريق التحكم بالسوق الثقافية؛ (3) المثقفون الصينيون ومعهم أفراد النُّخَب الثقافية ممن يضطلعون بأدوار المعلقين والممارسين على حد سواء في ميدان العولمة الثقافية؛ و(4) الشبيبة الصينية التي تؤلف فئة المستهلكين الأكثر ولاءاً والأشد حماساً للثقافة المستوردة وفيما تمارس الفئات الأربع جميعها أشكال نفوذها في عملية العولمة الثقافية، فإن الفئة المعَوْلِمة / المصدِّرة وفئة المستهلكين الرئيسيين للثقافة الكوكبية الناشئة (الفئتين الأولى والرابعة) تضطلعان، على ما

يبدو، بدور أقل أهمية من الفئتين الأخريين، المثقفين الصينيين والدولة الصينية.

باختصار يبقى الهم العام للطرف المعَوْلِم / المصدِّر متركزاً على كيفية التوغل في الأسواق الصينية والمسارعة إلى جني الأرباح. ولتحقيق هذا الغرض تبدو الأَقْلَمَة هي الاستراتيجية الرئيسية المعتمدة من قبل الشركات العابرة للحدود القومية. فسلسلة مطاعم ماكدونالد ليست، كما قال لي أحد كبار إداريي المؤسسة في بكين، شركة متعددة الجنسيات بل هي شركة متعددة الأقاليم، ومطاعم ماكدونالد البكينية ملتزمة بجعل سندويشات الهامبرغر جزءاً من الثقافة المطبخية المحلية. وبعد قيام كوداك بشراء سبع شركات أفلام صينية وتحولها إلى إحدى شركتي الأفلام الكبريين في الصين، قال مديرها التنفيذي الأول للجمهور الصيني إن هدف شركة كوداك الصينية هو أن تصبح «الشركة الصينية الأولى»[21].

مما يدعو للدهشة أن الجيل الحالي من الشبيبة يبدو أكثر تحلياً بالروح الوطنية والقومية من أولئك الذين وُلدوا في خمسينيات وستينيات القرن العشرين، على الرغم من أنه يضم المستهلكين الأشد حماساً للثقافة المستورَدة. كما قيل من قبل تستمتع أكثرية الشبيبة المدينية بالقيم الغربية، مثل الحرية والاستقلال الشخصيين، تفضل استهلاك البضائع المستورَدة كلما استطاعت، فضلاً عن بقائها شديدة الرغبة في تعلم اللغة الإنجليزية والدراسة في الخارج، مع تفضيل الولايات المتحدة على غيرها (بقيت اختبارات توفل ذات شعبية بين صفوف طلاب الجامعات على امتداد تسعينيات القرن العشرين).

في الوقت نفسه يحمل عدد كبير من الشباب آراءاً سلبية عن الولايات المتحدة لأنها قوة عظمى هيمنية، كما تَبَيَّنَ من استطلاعين للرأي بين صفوف شباب الحَضَر جَرَيا في 1994 و1995 م[22]. وفي أيار / مايو وحزيران / يونيو

1999 م نشرت يومية بكين الشبابية (**بيجينغ كينغينيانباو**)، وهي إحدى الصحيفتين الأكثر شعبية في الصين، سلسلة مقالات ومناقشات دارت حول إعادة معاينة جملة قضايا حقوق الإنسان، حرية التعبير، الأفلام الأمريكية الكارثية، والثقافة الغربية عموماً. كان نقد الهيمنة الأمريكية عنواناً مركزياً حظي بتأييد قويّ وواسع بين صفوف القرّاء الشباب في غمرة هذه المناقشات[23]. ما لا بد من ملاحظته هنا هو أن العولمة الثقافية لا تنطوي بالضرورة على اختفاء النزعة القومية السياسية ـ من الممكن بقوة أن تتعايش النزعتان في ظل ظروف معينة.

غير أن أداتي العولمة الثقافية الأهم في الصين تبقيان متمثلتين بفئة المثقفين والدولة اللتين تشكل حواراتهما نقاشاً دام عقدين من الزمن حول الاستراتيجيات التي ينبغي اعتمادها والجهود التي يتعين بذلها في سبيل الالتحاق بركب العالم.

## تصوُّر المثقفين الصينيين للعولمة الثقافية

مع حلول تسعينيات القرن العشرين كان موضوع العولمة قد أصبح موضوعاً مألوفاً بالنسبة إلى الباحثين وصانعي القرار السياسي الصينيين الذين كانوا منخرطين في مثل هذه المناقشات منذ أوائل ثمانينيات القرن العشرين. غير أن ما ينطوي على قدر أكبر من الأهمية هو أن الخطاب الصيني الخاص بالعولمة يطرح نفسه بوصفه استمراراً لقصة مشروع التحديث الكبرى، في تعارض مع أكثرية المناقشات الغربية التي تنظر إلى العولمة كما لو كانت ظاهرة من ظواهر ما بعد العصر الصناعي، ما بعد الحداثة.

معظم المثقفين وصانعو القرار السياسي يرون العولمة توجهاً تاريخياً حتمياً ومتعذر التجنب في الوقت نفسه ـ مع نكهة غائية تاريخية قوية، بعبارة أخرى. فبرأي بعض أنصار العَوْلَمة، مثلاً، يمكن النظر إلى مجمل تاريخ الصين الحديث كله كما لو كان سلسلة محاولات للرد على تحديات العالم

الخارجي ولاستعادة المكانة اللائقة في أسرة الدولة القومية الكوكبية. خلال المرحلة الأولى (1840 ـ 1949 م)، صارت الدولة الصينية كياناً تابعاً للقوى الغربية في أثناء عملية العولمة. أمّا المرحلة الثانية (1949 ـ 1978 م) فجاءت مطبوعة بالجهود التي بذلها الحزب الشيوعي الصيني في سبيل مقاومة العولمة الخاضعة لهيمنة الغرب بالاستناد إلى منهجها الاشتراكي الذي كان قد فُصِّل حسب النموذج السوفييتي. وعلى الرغم من أن مقاومة العولمة ضمنت للصين استقلالها السياسي، فإنها تسببت أيضاً في تخلف الصين أكثر على الصعيدين الاقتصادي والثقافي. فقط خلال المرحلة الثالثة الراهنة باتت الصين مشاركة بصورة إيجابية في سائر جوانب سيرورة العولمة، وهو أمر، بين أمور أخرى، يجب أن يُعْزىٰ فضله إلى الجهود الإصلاحية المبذولة من قبل الدولة الحزبية[24].

تم طَرْح العولمة الثقافية أولاً كقضية مهمة في ثمانينيات القرن العشرين، في أثناء مناقشة مكانة الصين في العالم المعاصر. بدأت المسألة بمقالة نُشرت في 1987م محذِّرة من خَطَر احتمال تخلف البلاد مرة أخرى في الحقبة ما بعد الصناعية الجديدة ما لم تبادر الصين إلى زيادة سرعة عملية الإصلاح فيها. وإذا لم تفعل فإن الصين سوف تخسر في النهاية عضويتها في القرية الكوكبية الناشئة (**كيوجي** بالصينية أو العضوية الكوكبية). مباشرة شَدَّتْ المقالةُ أنظار وسائل الإعلام الجماهيرية وأفضت إلى مناقشة مسألة العضوية الكوكبية في الدوائر الأكاديمية والأوساط النخبوية الأخرى. كانت تكمن وراء المناقشة دعوةٌ ملحة إلى اعتماد إصلاح أكثر جذرية مع قدر أكبر من الانفتاح في المجتمع الصيني، جنباً إلى جنب مع توجه قوي موال للغرب، يطالب بتمكين الثقافة الغربية من اقتحام المجتمع الصيني بزخم أكبر (أو بالتعلُّم من الغرب، كما كان بعض مؤيدي التيار يقولون صراحة)[25].

منذ أوائل تسعينيات القرن العشرين كانت مسألة العولمة قد عادت لتصبح

ثانية بؤرة الجدل بين جماعتين متعارضتين. برأي المثقفين الليبراليين والإصلاحيين في الأوساط الرسمية، لم تكن العولمة إلاَّ مرحلة جديدة من مراحل سيرورة التحديث، وفرصة تطورية أو تنموية لا تستطيع الصين أن تفوِّتها. يزعم البعض أن من شأن العولمة أن تجلب السلام الدائم إلى العالم، تستأصل ألوان اللامساواة بين البلدان المتطورة ونظيرتها النامية، وتقود إلى المزيد من التطور والازدهار. ويقول آخرون إن العولمة الثقافية سوف تنشر قيماً كونية شاملة، مثل الحرية، الديموقراطية، حقوق الإنسان في المجتمع الصيني وقد تكون بالتالي مفيدة سياسياً بالنسبة إلى الشعب الصيني[26].

حتى اللحظة يبقى الموقف السائد بين المثقفين الصينيين قائماً على الترحيب الحار بعملية العولمة والمسارعة الناشطة إلى الالتحاق بركْبها. وحجة هؤلاء الرئيسية هي أن العولمة تمثل المرحلة العليا من التحديث والتطور الإنساني. وبالتالي فإن أي نقد للعولمة في الصين يتعين عليه أيضاً أن يتصدى لقضية التحديث، مما أبقى مثل هذا النقد محصوراً، في المقام الأول، بمجموعة صغيرة من المثقفين الذين وُصموا بوصمة اليسار الجديد أو الماركسيين الجدد. برأي هؤلاء سيكون الشر الذي ستجلبه الرأسمالية الكوكبية للصينيين آخر المطاف أكثر من الخير الذي سوف تأتي به، فضلاً عن أن النموذج الغربي للتحديث ليس هو الطريق الصحيحة والمناسبة للصين. إنهم شديدو القلق إزاء أشكال اللامساواة المتزايدة الناجمة عن التراكم السريع لرأس المال ومن التدهور الاجتماعي ـ الثقافي ـ البيئي المتسارع المترتب على التنمية الاقتصادية العمياء التي تدعمها الدولة الحزبية وتدفق رأس المال الأجنبي[27].

بالارتباط مع الجدل الدائر حول دور الصين في عملية العولمة، كانت قضية النزعة القومية هي الأخرى واحداً من الهواجس المركزية لدى المثقفين الصينيين في تسعينيات القرن العشرين. إن سلسلة من الأحداث مثل إخفاق الصين في نيل الموافقة على استضافة ألعاب الـ 2000 الأولمبية، المفاوضات

التي طالت حول قبول الصين عضواً في منظمة التجارة العالمية، التوترات الحاصلة في مضائق تايوان سنة 1996 م، وما هو أهم قيام الناتو مؤخراً بقصف السفارة الصينية في بلغراد، صدفة، سنة 1999 م، كانت أحداثاً اجتماعية ـ سياسية كبرى أطلقت موجة ملتهبة من الجدل الصاخب حول النزعة القومية خلال العقد الماضي. لعل أحد الكتب القومية الانعطافية التي صدرت خلال الفترة هو كتاب (**الصين التي تستطيع أن تقول لا**) **جونفوو كيي شوبو**، المنشور في 1996 م، وهو كتاب استفزازي ألفه عدد من الكتاب الثوريين الشباب الذين يدّعون أنهم استفاقوا من أوهامهم الموالية للغرب ومن حالة انبهارهم العبودي بالثقافة الأمريكية. حقق الكتاب نجاحاً فورياً وبيعت منه مليونا نسخة. وفي السنة التالية تم نشر كتاب **ياومو هوا جونغوو دي بايهو (خلف مشهد إضفاء صفة الشيطان على الصين)**، وأدت حقيقة أن جميع المؤلفين الثمانية كانوا قد درسوا في الولايات المتحدة إلى جعل الكتاب أكثر إقناعاً للقراء العاديين في الصين. وفيما بعد، في 1999 م، رداً على حادثة قصف الناتو، تصاعدت موجة أخرى متحدية لهيمنة الغرب وداعية إلى التمسك بالنزعة القومية[28].

يبدو لي أن أكثرية المثقفين الصينيين تحلَّتْ بقدر كبير من ضبط النفس في مواجهة معضلة التعامل مع الهيمنة الغربية من ناحية والنضال في سبيل الديموقراطية في الصين من ناحية أخرى. من الهواجس الأخرى أن هؤلاء شديدو القلق إزاء قُدْرة الدولة الحزبية على استغلال العواطف القومية والوطنية لدى أبناء الجيل الأكثر شباباً وصولاً إلى توظيف النزعة القومية السياسية للحفاظ على نظامها التسلطي. وبالتالي فقد بذلوا جهوداً للحيلولة دون طغيان موجة النزعة القومية ضيقة الأفق[29].

يُجْمع أكثر المثقفين على ضرورة بقاء الصين منفتحة على العالم مع دفعها إلى المشاركة النشيطة في عملية العولمة الجارية على قدم وساق. لم يتردد أكثرية المثقفين الصينيين في رفض النزعة القومية المتطرفة لأنها تنطوي على

خطر عرقلة مشاركة الصين النشيطة في سيرورة العولمة. وأطروحة التنمية ـ التحديث ـ العولمة هذه يتبناها قادة الحزب الشيوعي الصيني أيضاً، غير أن الدولة الحزبية لا تكف عن تقديم نفسها على أنها التجسيد الحي لإرادة الأمة وتطالب بالتالي بولاء الشعب الصيني ودعمه من أجل بلوغ الهدف النهائي للأمة، هدف تحديث الصين.

## الدولة الحزبية وإدارة التحول الثقافي

في دراسته للعلاقة الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة يحاول فيليب ساوندرز حل أحد الألغاز التجريبية: على الرغم من خوف الصين من الهشاشة الاقتصادية ومن مخاطر الهيمنة الغربية، فقد تزايدت تبعية الصين الاقتصادية للولايات المتحدة بصورة ملحوظة خلال العقد الماضي. بعد دراسة جملة الاستراتيجيات التي اعتمدتها الدولة الصينية في التسعينيات يتوصل ساوندرز إلى استنتاج أن «قادة الصين سلَّموا بضرورة الاندماج المتزايد بالاقتصاد الدولي، غير أنهم ظلوا يحاولون إدارة هذه العملية وفقاً لشروطهم الخاصة بهدف تعظيم الإيجابيات وتقليص السلبيات إلى الحدود الدنيا»[30].

يمكن تطبيق هذه الملاحظة أيضاً على دَوْر الدولة الحزبية في الميدان الثقافي. فمما قاله «الزعيم الأكبر» الراحل دنغ هسياوبينغ «إن أسراب الذباب والبعوض تتدفق عليك حين تفتح نافذتك». وأسراب الذباب والبعوض التي كان دنغ يلمح إليها هي الموجة الحتمية من الأفكار والقيم الثقافية الغربية المصاحبة للاستثمارات، التكنولوجيات، ومهارات الإدارة الأجنبية، والتي من شأنها أن تشكل تحديات جدية للنظام الشيوعي عبر «التطور السلمي». غير أن قادة الحزب الشيوعي الصيني ظلوا، رغم خوفهم من الأفكار والقيم الثقافية الغربية ومحاولاتهم المتكررة للتحصن ضدها، حريصين على مواصلة سياسة الأبواب المفتوحة، وما لبثت الدولة الحزبية أن انسحبت تدريجياً من العديد من مجالات الحياة الاجتماعية[31]، مما أدى إلى اكتساب نفوذ الثقافات الأجنبية

قدراً أكبر من القوة والاتساع بصورة مضطردة على امتداد العقدين الماضيين.

يكمن مفتاح استراتيجيات الدولة الصينية في فهم حقيقة أن البقاء السياسي للنظام الشيوعي متوقف على قُدْرة الدولة على المحافظة على النمو الاقتصادي السريع وعلى إيجاد المزيد من فرص العمل للكتلة السكانية الكبيرة من العمال الشباب العاطلين عن العمل. وهذا صحيح بشكل خاص منذ سنة 1989 م وحادثة ساحة تيانانمن، وليس صدفة على الإطلاق أن تكون الصين قد شاركت وبقَدْر حتى أكبر من النشاط في عمليتي التكامل الاقتصادي والعولمة الثقافية، كلتيهما، في تسعينيات القرن العشرين. لعل أفضل أمثلة تصميم الدولة على اللحاق بركب العولمة هي، بالتأكيد، تلك المساعي المبذولة دون توقف بهدف دخول منظمة التجارة العالمية، تلك المساعي التي يمكن إرجاعها إلى عقد الثمانينيات[32].

فيما يخص الأوجه الأربعة للعولمة الثقافية، بادرتْ الدولة الحزبية، حتى اللحظة، إلى اعتماد مجموعة من المقاربات والاستراتيجيات المختلفة الرامية إلى الحفاظ على التحكم، مع تيسير عملية النمو في الوقت نفسه. تبقى ثقافة الأعمال النخبوية هي الأقل إثارة للقلق لدى قادة الحزب الشيوعي الصيني، وقد اضطلعت وسائل الإعلام الجماهيرية بدور حاسم في ترسيخ نظام إدارة وثقافة مشتركة على النمط الغربي. تشكل الثقافة الشعبية ساحة أخرى قررت الدولة، على ما يبدو، تركها جانباً، لأنها قابلة للاستخدام من أجل التخفيف من حدّة التوترات الاجتماعية المتصاعدة في حقبة ما بعد 1989 م وفي سبيل خلق انطباع بوجود فيض من البحبوحة والفرح. غير أن الدولة ظلت، على النقيض من ذلك، شديدة الحرص باستمرار على فَرْض الرقابة المشددة والتحكم المحكم في ميداني التطور الفكري والحراك الاجتماعي لأن من شأن الأول أن ينطوي على تحد مباشر للإيديولوجيا الشيوعية، في حين قد يفضي الثاني إلى الفعل الجماعي على نطاق واسع، وهو مصدر خوف كبير بالنسبة إلى الدولة الحزبية.

تبقى كيفية تحكم الدولة الصينية بالسوق الثقافية وإدارتها في حقبة العولمة الثقافية موضوعاً معقداً يتطلب دراسة متكاملة؛ أمّا هنا فيكفي الإتيان على ذكر عدد من الاستراتيجيات التي استخدمتها الدولة الحزبية. تظل الحملات الإيديولوجية المضادة لنفوذ الثقافة الأجنبية، الغربية في الغالب، المتزايد، أولاً، أسلحتها الرئيسية. فالهجمات السياسية ـ الإيديولوجية، مثل حملات الدولة ضد «التلوث الروحي» في الثمانينيات و«اللبرلة البرجوازية» أوائل التسعينيات، ظلت تُشن بصورة متكررة ضد المثقفين الليبراليين والنُّخَب الأخرى.

لم تبادر الدولة الحزبية قط، ثانياً، إلى التخفيف من قبضتها على جملة المنظمات المفتاحية في الشؤون الثقافية كما على قطاعات مهمة من السوق الثقافية كما على قطاعات مهمة من السوق الثقافية مثل النشر، الصناعات السينمائية والتلفزيونية، والوسائل الإخبارية. خلال فترة قصيرة من إشاعة الروح التجارية (من التسليع) أول التسعينيات، مثلاً، حاولت مجموعة من الصحف المتنفذة في تايوان وهونغ كونغ أن تتوغل في أسواق البر الصيني، غير أنها قوبلت بالرفض من جانب الدولة الحزبية. وحسب إفادة أحد كبار المحررين، تمكَّنَتْ مجموعة صحفية هونغ كونغية واحدة على الأقل من شراء عدد من المجلات في الصين، عاقدة الآمال على الوصول إلى السوق الصينية. غير أن هذه المجلات تعرضت للإغلاق الفوري لحظة وصول النبأ إلى مسامع السلطات الحكومية المركزية.

في مثال آخر شكلت مجلة (الشرق) **دونغفانغ** منبراً رئيسياً للمثقفين الليبراليين، ناشرة مناقشات وحوارات حول جميع القضايا الاجتماعية المهمة تقريباً، بما فيها العولمة بدءاً بسنة 1993 م. أتاحت الدولة الحزبية للمجلة فرصة الازدهار حتى سنة 1996، حين حاولت مجموعة من الباحثين نشر إعادة تقييم ومعاينة للثورة الثقافية في ذكراها السنوية الثلاثين. رأت الدولة أن المجلة كانت

تجاوزت الحدود والخطوط الحمراء فأمرت بإغلاقها. وكما أشار أولئك الذين أَجْرَيْتُ معهم مقابلاتي، ثمة كانت قصص مماثلة كل سنة وفي سائر ميادين الصناعة الثقافية ـ هناك على الدوام دور لنشر الكتب، مجلات، أو ستوديوهات تصوير أو عرض أفلام سينمائية تتعرض للإغلاق بيد الدولة لأسباب إيديولوجية و/ أو سياسية.

أمّا الاستراتيجية الثالثة، ربما الأكثر «تقدماً»، التي تلوذ بها الدولة للتحكم بالقطاع الثقافي فهي تلك التي أطلق عليها من قابَلْتُهم اسمَ **ليي داوكسيانغ** الذي يمكن أن يترجم إلى «السير على خط المصالح». [حك لي فأحك لك!]. وهو يعني أن الدولة تكافئ أولئك الذين يدافعون عن خط الحزب بنعم اقتصادية أو سياسية وتعاقب أولئك الذين يتحدُّون الحزب بحرمانهم من الفرص الزاخرة بالمكاسب.

خذوا وسائل الإعلام الجماهيرية مثالاً. نتيجة التعلّم من نظيراتها الغربيات، اعتمدت وسائل الإعلام الصينية جملة من الإصلاحات الإدارية المنهجية. فمع حلول أواخر تسعينيات القرن العشرين باتت أكثرية الصحف والمحطات التلفزيونية معتمدة اعتماداً رئيسياً على الموارد المتحققة من الإعلانات التجارية وصار عدد كبير من الإعلاميين يعملون بموجب عقود مؤقتة أو مستندة إلى مشاريع معينة، خلافاً لنمط الاستخدام كموظفين حكوميين دائمين. فبحلول سنة 1998 م كان ثلثا مستخدمي محطة التلفزيون المركزية في الصين، ويقال إنها المنظمة الإعلامية الأهم في البلاد، يعملون بموجب عقود، فضلاً عن أن أكثرية برامج المحطة كانت تنتج من قبل مدراء مشاريع لم يكونوا ملزمين بتقديم تقارير عن نشاطات الإنتاج اليومية إلى قادة الحزب.

حين سمعتُ بهذه التغييرات للمرة الأولى، اعتبرتُها مؤشرات دالة على التخفيف من قبضة تحكم الدولة بالقلعة الإيديولوجية. غير أنني ما لبثتُ، بعد أن شاركتُ في إخراج أحد البرامج التلفزيونية، أن أدركت أن التسليع [إضفاء

الصفة التجارية] [اعتماد الأساليب التجارية] لم يفعل، في الحقيقة، شيئاً ذا بال، على صعيد تقويض نفوذ الدولة، لأن جُلَّ، إن لم يكن كل، المنتجين والمخرجين كانوا موظفين حكوميين ـ كوادر عليا، في كثير من الأحيان. صحيحاً نهم كانوا قادرين على تحقيق مكاسب كبيرة من البرامج التي كانوا ينتجونها، إلاَّ أن ذلك كان مشروطاً بعدم ارتكاب أية أخطاء سياسية ماسَّة بالدولة الحزبية. وبالتالي فإن هؤلاء المنتجين و/ أو المخرجين كانوا محافظين متطرفين سياسياً وشديدي الحرص عملياً، باذلين أقصى الجهود لتسويق منتجاتهم دون تحدّي الدولة الحزبية. وهكذا فإن الرقابة هي رقابة مفروضة ذاتياً، ولا تكون الدولة بحاجة إلى التدخل.

لأن الدولة ما زالت متحكمة بالعديد من الموارد المهمة، وبمفاتيح الوصول إلى الأسواق الثقافية الصينية، وهذا أهم، تبقى الشركات والوكالات الثقافية الأجنبية مضطرة، هي الأخرى، للتحلي بالحذر والحرص على تجنب تحدّي سلطة الدولة ونفوذها؛ وإلاَّ فإنها ستُحرم من فرص مباشرة العمل في الصين. في أثناء عملي الميداني سنتي 1998 و1999 م، سمعتُ باضطراد قصصاً عن كيفية قيام شركات أجنبية بتقديم التنازلات للحكومة الصينية لمجرد الدخول إلى تلك الأسواق الثقافية الواسعة. سبق لي أن ذكرت أن تطور ماكدونالد السريع في سوق بكين كان له تأثير كبير على كل من صناعة الوجبات السريعة المحلية وثقافة الوجبات السريعة على حد سواء. ومما لا بد من ملاحظته أيضاً أن ماكدونالد البكينية هي مؤسسة مشتركة حصة الشريك الصيني فيها تبلغ 51 بالمئة وأن هناك في الشركة منظمة فرعية تابعة للحزب الشيوعي الصيني (قيل إن نزاعاً عمالياً نشب في 1993 م فسارعت منظمة ماكدونالد الحزبية إلى التدخل لمساعدة إدارة المطعم في تعاملها مع العاملين الساخطين).

على الرغم من أن الاستراتيجيات قد تتباين بين وقت وآخر تبعاً للتغيرات الحاصلة في الأجواء الداخلية والدولية، فإن قادة الحزب الشيوعي الصيني

ظلوا، على الدوام، متمسكين بهدف ثابت لا يحول ولا يزول: أن يبقوا هيئة القيادة ـ الإدارة الوحيدة لمشروع التحديث، مع الحفاظ، من خلال المشروع، على نفوذهم وحكمهم الشاملين في الصين. وهذا معلن صراحة في وثيقة «المبادئ الأساسية الأربعة» آنفة الذكر التي طرحها دِنْغ هسياوبينغ بداية حقبة الإصلاح. فأية محاولة لتحدي قيادة الدولة الحزبية وسلطتها ظلت على الدوام تعاقب بقسوة؛ ليس الانقضاض على حركة الفالون غونغ إلاَّ مثالاً أحدث. ومن منظور الدولة الحزبية، ليست العولمة الثقافية استثناءاً: يتعين عليها أن تبقى خاضعة لقيادة الحزب الشيوعي. لعل هذا هو أيضاً السبب الذي جعل الصين تبدي قدراً أقل من المرونة فيما يخص السوق الثقافية في المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية، حين أصرت، مثلاً، على فَرْض القيود على استيراد الأفلام الأجنبية كما على مجال النشر الخاص[33].

تريد الدولة الحزبية أيضاً أن توفر الحماية للصناعات الثقافية القومية والمحلية من التأثيرات الجبارة للشركات الأجنبية والدولية. فاستعداداً لمواجهة تحدّي وسائل الإعلام الأجنبية بعد التحاق الصين بركب منظمة التجارة العالمية، مثلاً، بادرت الحكومة المركزية إلى تشجيع تشكيل مجمعات مشتركة كبيرة في قطاع الإعلام المطبوع عبر دمج العديد من الصحف في 1998 م. وجرى تبني استراتيجيات مشابهة في صناعات النشر، السينما، التلفزيون، والوجبات السريعة خلال سنتي 1998 و1999.

من الأمثلة الأحدث على دور الدولة الحزبية في حماية الصناعة الثقافية الصينية من السطوة الطاغية للقوى العابرة للحدود القومية مُنِع أحد أكبر نجوم كرة السلة من السفر إلى الخارج. في السنوات الأخيرة أبدت الدولة، بالفعل، قدراً غير قليل من المرونة على صعيد المبادلات الرياضية، حيث يعمل عدد كبير من الأبطال والفرق في الصين كما يلعب عدد كبير من الرياضيين الصينيين في الخارج. غير أن السلطات الصينية قالت لا وأمرت يو

مينغ نجم كرة السلة ذو الأقدام السبعة والإنشات الأربع الذي حاولت رابطة كرة السلة القومية [الأمريكية] شراءه للمرة الأولى، بالبقاء مع فريقه الوطني استعداداً لخوض التصفيات الأولمبية الوشيكة. صحيح أن إدارة رابطة كرة السلة شعرت بالإحباط، غير أن أكثر الناس في الصين، حسب ما اتضح من مقابلاتي الهاتفية مع العديد من المراسلين في بكين، رحّبوا بقرار الحكومة[34]. إلاّ أن الدولة الحزبية ما لبثت، على ما يبدو، أن أعادت النظر في قرارها ممّا أتاح لفريق مُخُول دالاس، في نيسان / أبريل 2001 م، فرصة تجنيد ياو مينغ في صفوفه.

كذلك اعتُبرت الدولة الحزبية صاحبةَ فَضْل على صعيد اتخاذ خطوات أخرى مشابهة في القطاع الثقافي. فبين محترفي الإعلام وغيرهم من الخبراء الذين عقدت معهم لقاءات في 1998 م، ترى نسبة تزيد عن سبعين بالمئة، أن هناك، في المرحلة الراهنة من التطور الاقتصادي في الصين، حاجة ماسة إلى قدر معين من تحكم الدولة وحمايتها لضمان أسباب نمو صناعة ثقافية قومية ومحلية.

غير أن من الضروري أيضاً أن نلاحظ أن الدولة الحزبية الصينية لم تعد كياناً أحادياً متماسكاً. ثمة جماعات مصالح مختلفة داخل اللجنة المركزية والحكومة منخرطة في عمليات المنافسة، التفاوض، والصراعات السياسية فيما بين القادة ومختلف أجهزة الدولة. فتطوير صناعة السيارات، مثلاً، شكل مؤخراً موضوع جَدَل، لأنه لا يتناسب، على ما يبدو، مع المصلحة الإجمالية طويلة الأمد للشعب الصيني، نظراً للتدهور البيئي السريع الحاصل على قدم وساق. غير أن الصناعة نجحت في حشد أنصار ومؤيدين داخل الحكومة وخارج الصين على حد سواء لصالح اعتماد خطة تنموية ثورية. وبالمثل فإن هناك، لدى تناول موضوع الواردات الثقافية الأجنبية، صراعات مصالح عميقة بين أجهزة حكومية معينة مثل قسم الدعاية في الحزب الشيوعي الصيني ووزارة

الثقافة من جهة، ومحطة التلفزيون المركزية ومؤسسة إدارة السينما الصينيتين من جهة ثانية.

أضف إلى ذلك أن الاقتصاد الصيني قد تطور بصورة غير متكافئة على الصعيد الجغرافي خلال العقدين الماضيين مما تمخض عن حدوث هوة سحيقة وواسعة بين الأقاليم الأكثر تطوراً على السواحل الجنوبية الشرقية والأقاليم الداخلية الواقعة في عمق البر الصيني. في السنوات الأخيرة شاعت روحُ التنافس بين الإدارات والحكومات المحلية على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية عن طريق تقديم صفقات وإغراءات خاصة إلى المستثمرين الأجانب، مثل أجور العقارات المتدنية، الإعفاءات الضريبية، وأشكال الرقابة العمالية. من الأمثلة الحديثة أن مجلس إدارة بلدية بكين بادرت رسمياً، في التاسع عشر من أيار / مايو 1999 م، بعد أقل من أسبوعين من قصف الناتو لمبنى السفارة الصينية في بلغراد، إلى دعوة كبار المدراء التنفيذيين لسبع عشرة شركة من الشركات العابرة للحدود القومية، للعمل كخبراء ومستشارين دوليين. أقاليم أخرى سارعت إلى اقتفاء الأثر[35]. وبالمثل فإن أعداداً من الجهات المسؤولة عن الشؤون الثقافية المحلية وصناعة اللهو قدَّمَتْ جملة من التنازلات في سبيل اجتذاب الاستثمارات الأجنبية إلى الأسواق المحلية. وبالتالي فإن مساعي الحكومة المركزية الهادفة إلى التحكم بعملية التحول الثقافي ظلت تتعرض لسلسلة من التحديات المتكررة على المستوى المحلي.

## خلاصة

يتميز مثال الصين للعولمة الثقافية بعدد من السمات المثيرة. (1) تمت إعادة تفسير العولمة بوصفها جزءاً من مسعى التحديث، وهو أحد المكوِّنات المهمة لأهداف الدولة الحزبية؛ (2) تعبر أكثرية النُّخْبَة الثقافية عن تأييدها للسير باتجاه الالتحاق بركب العولمة وقد اضطلعتْ بدور مفتاحي على صعيد الترجمة والأَفْلمة الثقافيتين؛ (3) ظلت الدولة الحزبية الصينية تلعب دوراً قيادياً فعالاً في

جُلّ مناحي العملية، وهي ترمي، من وراء ذلك، إلى ضمان مشروعيتها وسلطتها؛ و(4) أبدى الجمهور، هو الآخر، نزوعاً قوياً إلى قبول، أقْلَمة، ووصولاً، آخر المطاف، إلى امتلاك عناصر من الثقافة الأجنبية المستوردة.

تشي هذه النقاط كلها بأن صيغة التفاعلات الكوكبية ـ المحلية القائمة على ثنائية التحدي / الرد ذات المركزية الأوروبية قد لا تكون قابلة للتطبيق بصورة كونية شاملة. فالحالة الصينية تكشف عن نمط جديد من العولمة الثقافية: عملية مدارة تضطلع فيها الدولة بدور قيادي، وتتعاون النُّخْبة والقاعدة الشعبية لتعلنا بصوت مسموع ملكية الثقافة الكوكبية الناشئة.

## ملاحظات

يقوم هذا الفصل على أساس بحث ميداني تم في سنتي 1998 و1999 في بكين وعلى معلومات وثائقية جُمعت على امتداد السنتين الماضيتين. أجدني مديناً بشكل خاص لكل من بيتر بيرغر، ساموبل هنتنغتون، ليانغ كسياويان، روبر ولّر، والمساهمين في مشروع العولمة الثقافية، لتعليقاتهم على مسوّدات أبكر لهذه المقالة.

(1) لي غوكينغ، (الهيمنة الخفية)، **كسينجوكان** (الأسبوع الجديد)، حزيران / يونيو 1999، ص 13 ـ 16. (باللغة الصينية).

(2) انظر بيتر بيرغر، «أربعة وجوه للثقافة الكوكبية»، **ناشيونال أنترست** 49 (1997 م) ص23 ـ 29.

(3) انظر لسلي سكلير، **سوسيولوجيا النظام الكوكبي** (بلتيمور: مطابع جامعة جون هوبكنز 1991 م) ص: 62 ـ 72.

(4) انظر بان وَنْلان، (نهاية أسبوع الياقة البيضاء في الصين المدينية)، **هايشانغ ونتان**، (1998 م): 22 ـ 27.

(5) جو يكيان، (شانغهاي: جنة تطور المرأة)، شنغهاي، ونهوا (ثقافة شنغهاي) (1998 م) 55 ـ 57.

(6) انظر هي لي ودونغ نايجا، «روشانغ شوجي» (تاجر كونفوشيوسي عن الذكاء)، في هي لي،

محرراً **يولا وبان دويهوا** (حوار مع مئة مدير تنفيذي) (بيجينغ: جينغي غوانلي تشوبانشه، 1998)، ص 79.

(7) للاطلاع على دراسة ممتازة للعلاقة بين أصحاب الأعمال والموظفين الحكوميين، أنظر ديڤيد وانك، «الوصاية البيروقراطية للأعمال الخاصة: شباك السلطة المتغيرة في المدن الصينية» في كتاب **أفول نجم الدولة الشيوعية: الجذور الاقتصادية للانهيار السياسي في الصين والمجر**، تحرير أندرو والدر (بيركلي؛ مطابع جامعة كاليفورنيا 1995 م)، ص: 153 ـ 183. عن دور الشبكات الشخصية في عالم الأعمال الصيني أنظر، بين مراجع أخرى، آلان سمارت وجوزفين سمارت «الشبكات الاجتماعية الانتقالية والهويات المتفاوض بشأنها في التعاملات بين هونغ كونغ والصين» في كتاب **النزعة العابرة للحدود القومية من تحت**، تحرير مايكل سميث ولويس غوارنيزو (لندن: ترانساكشن 1998 م)، ص: 103 ـ 129.

(8) انظر جانغ يينغ (منح دراسية من مشروعات أجنبية هبطت على المدينة الجامعية) **شبيبة بكين** اليومية 6/ 11/ 1997، ص 7.

(9) جيانغ كياويوان (البحوث القوية تتوقف على الدعم الاجتماعي والاقتصادي) مجلة الشرق 4 (1994 م).

(10) قامت **شبيبة بكين اليومية** إحدى أكثر الصحف شعبية، مثلاً، بتقديم تقارير وأنباء عن تقاعد جوردان بصورة شبه يومية من 13 إلى 27 كانون الثاني / يناير 1999 م. كذلك قامت مطبوعات أخرى بتغطية الحدث تغطية واسعة.

(11) انظر يونكسيانغ يان «مطاعم ماكدونالد في بكين: أقلمة أمريكانا» في كتاب **الأقواس الذهبية في الشرق: ماكدونالد في شرق آسيا**، تحرير جيمس واطسون (ستانفورد، مطابع جامعة ستانفورد، 1997 م) ص: 39 ـ 76؛ ويونكسيانغ يان «عن سندويشات الهامبرغر والفضاء الاجتماعي: استهلاك ماكدونالد في بكين»، من كتاب **الثورة الاستهلاكية في الصين المدينية**، تحرير ديبورا ديفيس (بيركلي: مطابع جامعة كاليفورنيا، 2000 م) ص: 201 ـ 225.

(12) انظر ليندا تشاو ورامون مْيَرْزْ، «ثورة الصين الاستهلاكية: التسعينيات وما بعدها»، مجلة الصين المعاصرة 7، رقم 18 (1998): 351 ـ 368؛ وعن دراسات ميدانية تخص تأثير الاستهلاك على الحياة الاجتماعية في المدن الصينية أنظر **الثورة الاستهلاكية**... مصدر سابق، تحرير ديبورا ديفيس؛ وللاطلاع على تحليل أكثر نقدية لتوجه الاستهلاك الجماهيري وتأثيره على الأطفال انظر بين جاو، «الاستهلاكية، الكونفوشيوسية، الشيوعية: فهم صين اليوم» **اليسار الجديد**، آذار / مارس 1997 م، ص: 43 ـ 59؛ حول المضاعفات السياسية للنزعة الاستهلاكية أنظر يونكسيانغ يان، «سياسة النزعة الاستهلاكية في المجتمع الصيني» في **موجز عن الصين 2000م**، تحرير تيرين وايت (آرمونك، نيويورك: شارب، 2000 م)، ص: 159 ـ 163.

(13) انظر توماس غولد، «اتبع مشاعرك: الثقافة الشعبية الهونغ كونغية والتايوانية في الصين الكبرى»، **فصلية الصين** 136 (1993 م): 907 ـ 925.

(14) انظر لي ليانغ (مسح الوضع الراهن لمسيحيي الصيني) مجلة **الشرق** 2 (1995 م): 53 ـ 58؛ ووو فاي (النخبة الدينية في الريف الصيني: مسح النشاطات الكاثوليكية في أحد أقاليم الصين الشمالية) (استراتيجيات وإدارة) 4 (1997 م): 54 ـ 62.

(15) أنظر تقارير في **الإيكونوميست**، 1/ 3/ 1999م؛ لوس أنجلوس تايمز 2/ 11/ 1999م.

(16) للمزيد من التفاصيل أنظر **رابطة المستهلكين في الصين**: (عشر سنوات من الحركة الاستهلاكية في الصين).

(17) للاطلاع على تقارير أكثر تفصيلاً عن تطور حماية المستهلك، أنظر بيفرلي لي هوبر، «من ماو إلى السوق: تمكين المستهلك الصيني من امتلاك القوة» **مجلة هارڤارد لآسيا والمحيط الهادي** 2/ 2 (1999 م)؛ 29 ـ 43؛ لسلي بابّاس «يا أصحاب الدكاكين في الصين اتّحدوا!» **نيوزويك**، 5/ 4/ 1999 م؛ ويونكسيانغ يان «سياسة النزعة الاستهلاكية في المجتمع الصيني»، مصدر مر ذكره، ص: 159 ـ 193.

(18) ريتشارد آدمز «آليات التنوع الاجتماعي: ملاحظات تامن نيكاراغوا السوسيولوجيا بقاء»، مجلة **الأثنولوجي الأمريكي** 8/ 2 (1981 م).

(19) دانييل ملر، «الشباب والمضطربون في ترينيداد: قصة استهلاك جماهيري محلي وكوكبي»، في كتاب **استهلاك التكنولوجيات: الإعلام والمعلومات في فضاءات داخلية**، تحرير روجر سلفرستون وأرك هيرسن (لندن: روتلج، 1992 م) ص: 163 ـ 182.

(20) ليو كسينوو وجيو هوادونغ (نحو مفهوم الثقافة المشتركة للبشرية) مجلة **الشرق**، 6 (1996 م): 21 ـ 25.

(21) مديران في ماكدونالد بكين، مقابلة شخصية أجراها المؤلف، 1994 م و1998 م. أمّا عن قرار كوداك القاضي بأن تصبح شركة صينية فانظر جانغ كي وداي لان (كوداك: حالمة بأن تصبح شركة صينية من الدرجة الأولى)، **يومية الشعب**، 24/ 11/ 1999 م.

(22) يانغ دونغبينغ (الجدل الأهلي الغريب حول السياسة) في كتاب (كيف تواجه الصين الغرب) تحري كسياو بانغ (هونغ كونغ: ميرور 1997 م) ص: 206 ـ 217.

(23) انظر تقارير ومقالات خاصة نشرتها **شبيبة بكين اليومية**، 15 ـ 20/ 5/ 1999 م، 24/ 5/ 1999، و12/ 6/ 1999 م.

(24) انظر يانغ كسودونغ ووانغ لي، (حوار حول العولمة والدراسات الصينية) في كتاب (العولمة والصين) تحرير كسيو كسياويوان (بكين 1998 م) ص: 1 ـ 21. ثمة آراء مشابهة في عدد من المقالات المجمعة في هذا المجلد المحرر ونظيره الذي يحمل عنوان (مضادات العولمة) تحرير يوكبينغ وهوانغ وايبنغ (بكين 1998 م).

(25) للاطلاع على مجموعة شاملة من المقالات في هذا الحوار انظر كتاب (العضوية الكوكبية: إحدى خيارات القرن) تحرير لو يي (شنغهاي، 1989 م).

(26) انظر، مثلاً، (رسالة الشعب الصيني في عصر العولمة) مجلة **الشرق** 4 (1994 م): 13 ـ 28؛ يانغ تشاورن وخان جيوي (العولمة، الانفتاح المؤسساتي، وبعث الأمة)؛ وكاي وتشنغ، (السوق، العلم، الديموقراطية في عصر العولمة)، في كتاب (مضادات العولمة) مصدر سابق، ص: 137 ـ 147، 181 ـ 193؛ وانغ يجو (سيرورة العولمة وفرصة الصين)؛ ليو جونينغ (العولمة الاقتصادية: الممر الحتمي الذي تستطيع البلدان النامية أن تعبر منه)؛ وجميع المقالات الثلاث موجودة في كتاب (العولمة والصين) تحرير كسيو كسياويوان (بكين 1998م)، ص: 37 ـ 46، 67 ـ 71، 136 ـ 146.

(27) انظر وانغ هوي، (أسئلة وأجوبة حول قضية الحداثة)، (الحدود) (مجلة) 1 (1999 م): 18 ـ 24.

(28) قام بعض مؤلفي **الصين التي تستطيع أن تقول لا** بتأليف حلقة ثالثة من سلسلة «قل لا» أوائل سنة 2000 م، بعنوان **طريق الصين في ظل العولمة**. حتى الآن لم يلفت الكتاب أنظار الجمهور بقوة. للاطلاع على استعراض تفصيلي لتطور النزعة القومية في الدوائر الثقافية والفكرية الصينية في حقبة ما بعد 1989، انظر سويشنغ جاو، «نضال المثقفين الصينيين في سبيل العظمة القومية والكتابات القومية في تسعينيات القرن العشرين» مجلة **الصين الفصلية** 152 (1997م): 725 ـ 745؛ انظر أيضاً جيرمي بارمه، «خَوْزَقَة الأجانب عمل وطني: قوميو الصين الطليعيون» مجلة **الصين** 34 (1995 م): 209 ـ 238.

(29) لانتقاد كتاب **الصين التي تستطيع أن تقول لا**، مثلاً، نشرت مجموعة من المثقفين الليبراليين مجموعة مقالات بعنوان (كيف تقوم الصين بمواجهة الغرب)، تحرير كسياو بانغ (هونغ كونغ: ميرور، 1997 م). بسبب الأجواء السياسية السائدة في الصين في ذلك الوقت بالذات تعين نشر الكتاب في هونغ كونغ مما أبقى تداوله محدوداً.

(30) فيليب ساوندرز «تناول العشاء بملعقة طويلة: التبعية والتبعية المتبادلة في العلاقات الصينية ـ الأمريكية»، مجلة **الصين** 43 (2000 م): 55 ـ 81.

(31) للاطلاع على دراسة تفصيلية لانهيار سلطة الدولة، أنظر آندرو والدر محرراً، **أفول نجم الدولة الشيوعية: الجذور الاقتصادية للانهيار السياسي في الصين والمجر** (بيركلي: مطابع جامعة كاليفورنيا، 1995 م).

(32) حول وجهات النظر الرسمية الأخيرة المؤيدة لدخول الصين في منظمة التجارة العالمية، انظر، مثلاً، هي ميجونغ (أهمية التوافق بين الصين والولايات المتحدة حول دخول الأولى في منظمة التجارة العالمية)، **الشعب اليومية**، 17/ 12/ 2000 م؛ وغويان (الفهم الصحيح لإيجابيات وسلبيات التحاق الصين بركب منظمة التجارة العالمية)، **الشعب اليومية**، 29/ 2/ 2000 م.

(33) انظر، مثلاً، جوناثان بيترسون «قضايا ثقافية تلون تصدير الأفلام السينمائية»، **لوس آنجلوس تايمز**، 31/ 10/ 1999 م.

(34) انظر بروك لارمر «بكين هي المسؤولة»، نيوزويك، 10/ 4/ 2000، ص 40 ـ 41.

(35) انظر، مثلاً، الأخبار عن قصة بكين في **الشعب اليومية**، 20/ 5/ 1999 م، مع تقرير إخباري آخر عن إدارة إقليم غوانغدونغ المحلية في **الشعب اليومية**، 15/ 11/ 1999 م.